

من نحن؟

اصوات نساء
ASWAT NISSA

تناضل "أصوات نساء" منذ تأسيسها سنة 2011 ضد جميع أشكال التمييز القائم على النوع الاجتماعي وتدعو إلى اعتماد مقارنة تضمن المساواة بين النساء والرجال وجميع فئات المجتمع دون تمييز. وفي إطار سعيها الدؤوب لتطبيق أجندة "النساء والسلام والأمن"، أنجز قسم المناصرة في أصوات نساء دراسة حول إدراج مقارنة النوع الاجتماعي في التشريعات التونسية المتعلقة بقطاع الأمن المعتمدة خلال الفترة الممتدة من سنة 2019 إلى سنة 2020 وذلك من أجل حشد التأييد لاعتماد هذه المقارنة في مختلف الإصلاحات المتعلقة بالقطاع الأمني.



إلى من نتوجه؟

تطمح أصوات نساء من خلال هذه الدراسة إلى مزيد تشريك النائبات و النواب و أصحاب القرار في الحوارات المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني في تونس و إدراج مقارنة النوع الاجتماعي فيه.

لماذا يتعين علينا إدراج مقارنة النوع الاجتماعي في النصوص القانونية؟

يهدف إدراج مقارنة النوع الاجتماعي في النصوص القانونية بالأساس إلى محاربة التمييز على أساس الأدوار الاجتماعية وتحقيق المساواة في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال و كافة فئات المجتمع في جميع مجالات الحياة اليومية. بالإضافة إلى ضمان المساواة في ما يتعلق بالحقوق في التعليم وتحقيق الاستقلال المادي. كما تهدف هذه المقارنة إلى حماية الأفراد من جميع أشكال القمع والتخويف والعنف.

لماذا يتعين علينا إدراج مقارنة النوع الاجتماعي في النصوص القانونية؟

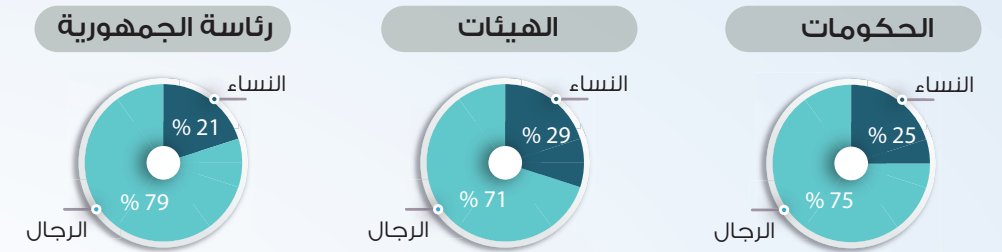


واقع الحال : نقص او غياب إدراج مقارنة النوع الاجتماعي في النصوص القانونية الصادرة في ما بين الأعوام 2019-2020.

تهدف الدراسة المقدمة من قبل "أصوات نساء" إلى بيان مدى إدراج مقارنة النوع الاجتماعي في النصوص القانونية المتعلقة بقطاع الأمن في تونس خلال الفترة 2019-2020 كشفت الدراسة عن غياب أي تحسن في ما يتعلق بتمثيلية النساء في مختلف الهياكل مقارنة بالأرقام المسجلة خلال الفترة المتراوحة بين سنة 2014 و سنة 2018.

تمثيلية النساء في المناصب العليا للدولة بين 2019 و 2020

التعيينات في



لم يقع إدراج مقارنة النوع الاجتماعي عموما في مختلف القوانين التي تمت دراستها باستثناء بعض الإشارات التي تم تضمينها في بعض الأحكام المتفرقة المتعلقة أساسا بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وباستثناء ذلك فقد ظلت مقارنة النوع الاجتماعي غائبة عن جل النصوص التي تمت دراستها.

وتعتبر الحصيلة مماثلة في ما يتعلق بالنصوص الترتيبية فباستثناء بعض الأحكام المتعلقة بتحليل المعطيات الخاصة بالنساء ضحايا العنف في إطار إحداث المرصد الوطني لمكافحة العنف ضد المرأة لا نجد أي أثر لمقارنة النوع الاجتماعي داخل النصوص الترتيبية. فبالنسبة للمراسيم الصادرة خلال فترة مجابهة فيروس كوفيد 19 فهي لم تأخذ كذلك بعين الاعتبار مقارنة النوع الاجتماعي، سواء في ما يتعلق بالنصوص الخاصة بمساعدة الأشخاص والمؤسسات التي تضررت من جراء الجائحة أو النصوص المتعلقة بوضع آليات الحجر الصحي الشامل والحجر الصحي الموجه

حيث سجلنا غياب الأحكام المتعلقة بحماية الأفراد خلال فترة الحجر (مناهضة العنف ضد النساء والأطفال، ضمان المساواة في الأجور خلال فترة الأزمة...) وتم الإقتصار على بعض الأحكام المتعلقة باستمرارية المرافق الضرورية. وبناء عليه فإن "أصوات نساء" تتقدم بالتوصيات التالية.

التوصيات

توصيات عامة للمشروع أو للحكومة

- تعزيز آليات القضاء على جميع أشكال التمييز بين النساء و الرجال في فضاءات العمل في القطاعين العام والخاص.
- الأخذ بعين الاعتبار بالاحتياجات الخصوصية للأشخاص ذوي الإعاقة عند إعداد النصوص التي تهدف إلى الحد من التمييز القائم على النوع الاجتماعي.

- توفير الاعتمادات اللازمة لتطبيق برامج الميزانيات المراعية للنوع الاجتماعي.
- تدعيم التعاون مع وسائل الإعلام لتحسيس الرأي العام حول مقارنة النوع الاجتماعي.

توصيات خاصة

توصيات خاصة بآليات التوقي من فيروس كوفيد 19

- تدعيم آليات الوقاية من العنف المسلط على النساء والأطفال خلال فترة الحجر الصحي عبر توفير وسائل الإحاطة والإيواء.
- تحقيق المساواة في النفاذ الى وسائل الرعاية الصحية المتعلقة بالجائحة و ضمان استمرارية ونفاذ النساء الى المرافق الصحية العادية خلال فترات الأزمات.
- توفير الإحاطة اللازمة للغثا الأكثر تضررا من الازمة الصحية (كبار السن، الأشخاص ذوي الإعاقة، النساء، الأقليات، الأشخاص حاملي الامراض المزمنة...).
- التنصيص الصريح على ضرورة تحقيق المساواة في الأجور والمعاملة بين النساء والرجال خلال فترات الأزمات الصحية.
- اخذ الإجراءات الضرورية للإحاطة بالعاملات المنزليات اللواتي لا تتمتعن بالضمان الاجتماعي ووجدن أنفسهن في وضعية هشاشة اقتصادية خلال فترة الحجر الصحي.
- توفير الوسائل الوقائية الكافية للعاملات والعاملين بالقطاع الصحي طيلة فترة الأزمة الصحية.

توصيات متعلقة بقطاع النقل

- توفير الحماية اللازمة للنساء خلال تنقلاتهن (محطات النقل، العربات...) من خلال توفير آليات إشعار فوري ضد التحرش في وسائل النقل الجماعية (رقم أخضر) أو مثلا من خلال تجهيز وسائل النقل بكاميرات مراقبة.
- توفير ظروف تنقل ملائمة تضمن احترام كرامة الذات البشرية خاصة في المناطق الريفية - من خلال إلزام أصحاب وسائل النقل بتوفير الحد الأدنى من الوقاية.

توصيات متعلقة بالشغل

- ضمان تطبيق مبدأ المساواة في الأجور في مختلف المجالات في القطاعين العام والخاص.
- العمل على توفير ضمان اجتماعي ملائم للمهن الهشة.
- حث المؤسسات على اعتماد موثيق ضد التحرش في أماكن العمل في القطاعين العام والخاص.
- توفير حماية فعلية للمبلغين/المبلغات عن التحرش في أماكن العمل.
- توفير حماية فعلية للمبلغين/المبلغات عن الفساد المالي والإداري في أماكن العمل.

تم دعم هذه الوثيقة من قبل Kvinna Till Kvinna الآراء التي جاءت فيها هي آراء المؤلف/ المؤلفات و لا تعكس بالضرورة رأي Kvinna Till Kvinna

KVINNA
KVINNA

55 809 834

contact@aswatnissa.org

www.aswatnissa.org